المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵖⵔ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

مشروع

حصيلـــة منجزات المندوبيـــة الوزاريـــة المكلفـــة بحقـــوق الإنســـان

برسم سنة 2025

الفهرس

مقدمة 4

1. التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان 4

1.1 نظام التقارير 4
2.1 نظام البلاغات الفردية 5
3.1 نظام الزيارات الميدانية 5
4.1 دورات مجلس حقوق الإنسان 6
5.1 طلبات المعلومات والمساهمات 7
6.1 المساهمة في تطوير الإطار المعياري الدولي لحقوق الإنسان 9
7.1 المساهمة في مبادرات دولية لحقوق الإنسان 9
8.1 التمثيلية المغربية بالهيئات الأممية لحقوق الإنسان 10
9.1 الأنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان 10
10.1 الحوارات الثنائية 11
11.1 المنظمات غير الحكومية الدولية 11
12.1 طلبات ترشيحات لشغل وظائف شاغرة 11

2. التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان 11

1.2 الشبكة الدولية لآليات التنفيذ وإعداد التقارير والتتبع 11
2.2 وكالات الأمم المتحدة الممثلة بالمغرب 12

3. تنسيق تتبع تنفيذ توصيات الآليات الأممية لحقوق الإنسان 13

4. مواكبة السياسات العمومية 13

1.4 مواكبة مسار إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج القطاعية 13
2.4 السياسة المندمجة لحماية الطفولة 13
3.4 الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023-2026 "مغرب الريادة والرفاه والقيم" 14
4.4 الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء 14
5.4 السياسة المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 15
6.4 مشروع السياسة الأسرية الاجتماعية 15
7.4 المساهمة في أشغال اللجن الوزارية 16

5. الشراكة والتعاون مع المجتمع المدني 16

6. الإسهام في إثراء الحوار وتعزيز القدرات والنهوض بثقافة حقوق الإنسان 16

7. تعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للحكامة 21

1.7 إصدار المرسوم الجديد الخاص بالمندوبية الوزارية 21
2.7 تدبير الموارد البشرية 22
3.7 تدبير الميزانية 22
4.7 التحول الرقمي 22
5.7 التوثيق والأرشيف 23

8. آفاق العمل 24

كلمة السيد المندوب الوزاري

شكل موضوع حقوق الإنسان أحد المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها البناء الدستوري والسياسي للمملكة المغربية، حيث لم تعد حقوق الإنسان مجرد خيار على مستوى الخطاب، بل أضحت من الثوابت الدستورية والسياسات العمومية التي انخرط فيها المغرب بجدية، بتوجيهات ملكية سامية، وبانفتاح على التجارب والممارسات الفضلى على المستوى الدولي. وقد تجسد هذا التوجه في مختلف الأوراش الإصلاحية الكبرى التي عرفتها المملكة منذ اعتلاء جلالة الملك العرش، من قبيل تأهيل الإطار المؤسساتي الوطني المرتبط بحقوق الإنسان، واعتماد خطط استراتيجية وتشريعات ومواثيق وبرامج وطنية وسياسات عمومية، وتجربة العدالة الانتقالية، ومراجعة مدونة الأسرة، والاعتراف بالحقوق الثقافية، وتعزيز أدورا المجتمع المدني، وغيرها من المبادرات التي جعلت من حقوق الإنسان مكونا أساسيا في السياسات العمومية، ومرتكزا صريحا في الوثيقة الدستورية. وتمثل هذه الدينامية مسارا إيجابيا يعكس التزام المغرب بتعزيز حقوق الإنسان، لكنه في الآن ذاته يحتاج إلى دعم متواصل ومجهودات مستمرة لترسيخ المكتسبات ومواجهة التحديات.

وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى تصحيح المسار وإعادة تموقع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان باعتبارها آلية متميزة على الصعيد الدولي. فالمغرب كان من الدول السباقة إلى إحداث هذه الآلية قبل صدور تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان لسنة 2012، الأمر الذي اعتبر ميزة إضافية للتجربة المغربية ونال تقديرا خاصا من المنتظم الدولي، حيث وصفت التجربة المغربية بأنها من الممارسات الفضلى عالميا.

وبناء عليه، أصبح من الضروري اليوم بلورة رؤية استراتيجية جديدة للمندوبية الوزارية، تحدد بوضوح أولوياتها وبرامج عملها، وتواكبها بهيكلة تنظيمية ملائمة قادرة على تفعيل هذه الاستراتيجية. كما يظل توفير الإمكانيات المادية الكفيلة بإنجاح هذه البرامج وتعزيز الموارد البشرية المؤهلة شرطا أساسيا لضمان مخرجات نوعية، سواء في مجال الترافع الداخلي أو على المستوى الدولي، لاسيما أن طبيعة الملفات الحقوقية الراهنة تتطلب كفاءات عالية وخبرة متجددة تواكب تطور المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وإلى جانب ذلك، فإن تعزيز التفاعل الدولي يمثل بدوره رهانا محوريا في عمل المندوبية الوزارية، من خلال تجويد العلاقة مع الآليات الأممية، والانفتاح على الخبراء المغاربة والدوليين، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني. كما يظل تحسين جودة التقارير الوطنية وإعدادها بما يتلاءم مع مقتضيات آليات العمل الدولي ومع عقلية المخاطب في المحافل الأممية عنصرا حاسما لنجاح الترافع المغربي أمام اللجان المعنية ومجلس حقوق الإنسان.
وفي هذا الإطار، يكتسي إشراك جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان أهمية خاصة باعتبارها شريكا استراتيجيا في هذا المسار، بما يسهم في ترسيخ صورة المغرب كفاعل ملتزم، قادر على تطوير تجربته الوطنية وتعزيز حضوره على الساحة الدولية.

مقدمة

واصلت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بصفتها الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، ممارسة مهامها الجوهرية المرتبطة بتتبع تنفيذ التزامات المملكة المغربية الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتتم هذه المهام من خلال تفعيل آليات التنسيق والمواكبة والتفاعل مع القطاعات الحكومية، والمؤسسات الوطنية، والهيئات المعنية، إلى جانب الانخراط الفاعل في الحوار والشراكة والتعاون مع المنظمات الدولية وجمعيات المجتمع المدني.

وقد تميزت حصيلة عمل المندوبية خلال سنة 2025 بالحدث البارز المتمثل في تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بتعيين **السيد محمد الحبيب بلكوش** في منصب المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان يوم 28 مارس 2025، و**بإصدار مرسومها الجديد رقم 2.25.541** يوم 22 شتنبر 2025، الذي يروم إعادة تحديد اختصاصاتها وتنظيم مصالحها، وذلك من خلال إحداث هيكلة وظيفية منسجمة ومتخصصة، تبعا للاختصاصات وللأدوار والمهام الفعلية والعملية المستمدة من التجربة والعمل الميداني المباشر، والممارسات الفضلى على الصعيد الدولي، وكذا **بإعداد المخطط الاستراتيجي للمندوبية الوزارية للفترة 2025-2030**، الذي حدد رؤيتها الاستراتيجية باعتبارها الآلية الوطنية المكلفة بتأمين تفاعل منسق وفعال للمغرب مع المنظومة الأممية والهيئات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتروم هذه الرؤية تعزيز فعالية التنسيق الوطني في إعداد التقارير وتتبع تنفيذ التوصيات والتزامات المملكة الدولية، ودعم انخراط المغرب في الديناميات والحوارات متعددة الأطراف، وتيسير إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في السياسات العمومية، إلى جانب مواكبة الفاعلين المؤسساتيين والهيئات المعنية في رفع التحديات المتعلقة بفعلية حقوق الإنسان.

كما شهدت سنة 2025 تنفيذ مجموعة من المشاريع المبرمجة التي تندرج في إطار تعزيز التفاعل مع مختلف الجهات المعنية بحقوق الإنسان، بهدف المساهمة في تقوية حضور المغرب وتجاوبه مع آليات الأمم المتحدة، وإعمال التزاماته الدولية ذات الصلة. وشمل هذا العمل، إعداد بعض التقارير الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وتتبع تنفيذ توصيات الهيئات الأممية، ومواكبة السياسات العمومية ذات الصلة بحقوق الإنسان، مع الحرص على إدماج البعد الحقوقي في تتبع وتفعيل التدابير والإجراءات المرتبطة بها.

وتتمحور المنجزات المحققة خلال سنة 2025 فيما يلي:

1. التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان

حرصت المندوبية الوزارية على التفاعل مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، سواء ما تعلق منها بهيئات المعاهدات أو آلية الاستعراض الدوري الشامل أو طلبات الإجراءات الخاصة للقيام بزيارة للمغرب، أو المشاركة في دورات مجلس حقوق الإنسان. كما سهرت على تأمين التفاعل مع مختلف الاستبيانات وطلبات المساهمات الواردة من مختلف الآليات والهيئات الأممية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فضلا عن تنسيق ترشيح الخبراء المغاربة لبعض الهيئات الأممية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى مشاركتها الفعالة والوازنة في التظاهرات المنظمة من طرف بعض الأنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان وكذا على تعزيز الحوارات الثنائية مع فاعلين دوليين وتتبعها وتفاعلها مع تقارير وبلاغات المنظمات غير الحكومية الدولية.

1.1 نظام التقارير

إعمالا للالتزامات الدولية للمملكة المغربية المترتبة عن انضمامها إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، حرصت المندوبية الوزارية على إعداد التقارير الوطنية الدورية ذات الصلة، وتعزيز تفاعلها البناء مع آلية الاستعراض الدوري الشامل. وقد اعتمدت في ذلك مقاربة تشاركية تقوم على التنسيق الوثيق مع مختلف القطاعات والمؤسسات الممثلة للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلى جانب هيئات المجتمع المدني. وفي هذا الإطار، تم

- تقديم التقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة خلال شهر ماي 2025؛
- إحالة تقرير حول تتبع تنفيذ التوصيات الختامية رقم 25 و31 و35 و57 الصادرة عن اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وذلك عقب فحص التقرير الوطني الثاني المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية ذات الصلة؛
- إعداد التقرير نصف المرحلي حول تتبع تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل، تكريسا للالتزام الطوعي للمملكة المغربية التي دأبت عليه مند الجولة الثانية لهذه الآلية. والذي تمت إحالته، عبر القناة الرسمية، إلى مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 13 أكتوبر 2025.
- إطلاق مسار إعداد التقرير الدوري الجامع للتقريرين الخامس والسادس المتعلق بإعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- إطلاق مسار إعداد التقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

2.1 نظام البلاغات الفردية

واصلت المندوبية الوزارية تدبير ومعالجة الشكايات والبلاغات الفردية والمشتركة والرسائل والنداءات العاجلة الواردة من الآليات الأممية التعاقدية وغير التعاقدية المعنية بالبلاغات الفردية، من خلال إعداد وتقديم الردود اللازمة بشأنها في الآجال المحددة، مع السهر على تتبع كافة الحالات موضوع هذه البلاغات أو الشكايات إلى حين اتخاذ تدابير نهائية بشأنها وحفظها بشكل نهائي من طرف الآليات الأممية المعنية.

وفي هذا الصدد، تمت معالجة ما معدله **69** حالة أغلبها في إطار مسطرة التتبع، ويتعلق الأمر ب:

- اللجنة المعنية بمناهضة التعذيب: 16 حالة؛
- اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري: حالة واحدة؛
- اللجنة المعنية بحقوق الطفل: حالة واحدة؛
- اللجنة المعنية القضاء على التمييز العنصري: حالة واحدة؛
- فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي: 03 حالات؛
- فريق العمل المعنية بحالات الاختفاء القسري: 40 حالة؛
- الإجراءات الخاصة: 7 حالات؛

3.1 نظام الزيارات الميدانية

في إطار تعزيز التفاعل مع الهيئات الأممية لحقوق الإنسان، واصلت المندوبية الوزارية، خلال سنة 2025، تفاعلها مع طلبات زيارات الإجراءات الخاصة إلى المغرب، بتنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية، ويتعلق الأمر بـ:

- المقررة الخاصة المعنية بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام (داء هانسن) وأفراد أسرهم؛
- المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان؛
- المقررة الخاصة المعنية بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- الآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالنهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون.

4.1 دورات مجلس حقوق الإنسان

حرصت المندوبية الوزارية على مواكبة التحضير والمشاركة الوطنية في الدورات الثلاث (3) لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة بجنيف خلال سنة 2025 (الدورة 58، الدورة 59 والدورة 60)، وذلك بتنسيق مع المؤسسات والقطاعات الوطنية المعنية، بما يضمن مشاركة وطنية وازنة وفعالة خلال أشغال المجلس.

وقد انصب عمل المندوبية الوزارية على إرساء يقظة استراتيجية إزاء التقارير والمستجدات المرتبطة بعمل المجلس، إلى جانب إعداد مشاريع التصريحات الرسمية التي تبرز أهم المنجزات والجهود التي تبذلها المملكة في مجال حقوق الإنسان، بما يعكس المواقف الوطنية ويسهم في إثراء التفاعل خلال النقاشات الموضوعاتية.

فبالنسبة **للدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان**، المنعقدة بجنيف من 24 فبراير إلى 4 أبريل، شاركت المندوبية الوزارية بوفد وطني ترأسه السيد وزير العدل، الذي ألقى كلمة خلال الجزء رفيع المستوى وأجرى عدة لقاءات ثنائية، إلى جانب تنظيم لقاء مواز رفيع المستوى حول موضوع "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون، تشجيع العضوية، وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش". وقد شكّل هذا الحدث مناسبة للتأكيد على الدور الرائد للمغرب في إطلاق الإطار المرجعي لمراكش كوثيقة إرشادية دولية، ولإبراز إسهامه في الدفع نحو بناء شبكة عالمية للآليات الوطنية باعتبارها منصة استراتيجية للتعاون وتبادل الممارسات الفضلى. وكان الهدف المركزي لهذا اللقاء هو تحفيز مزيد من الدول على الانضمام للشبكة والانخراط في دينامية جديدة تعزز المصداقية والتأثير الجماعي للآليات الوطنية.

كما استعرضت السيدة الكاتبة العامة، في اللقاء الموازي حول "الرياضة وحقوق الإنسان"، المنظم من طرف المملكة العربية السعودية، الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز المساواة والتماسك الاجتماعي وترسيخ قيم السلام والحوار والتعاون من خلال الرياضة، إلى جانب دعم المبادئ الإنسانية وتقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز الشمولية.

وبخصوص **الدورة 59 لمجلس حقوق الإنسان**، المنعقدة بجنيف من 16 يونيو إلى 9 يوليوز، شاركت المندوبية الوزارية بوفد وطني ترأسه السيد المندوب الوزاري، حيث تم تنظيم لقاء مواز رفيع المستوى حول موضوع "السلوك المسؤول للمقاولة: التحديات المقاولة وحقوق الإنسان". وقد شكل هذا اللقاء فرصة لتبادل وجهات النظر بين ممثلي الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن سبل التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما أبرزت المداخلة المغربية ضرورة اعتماد مقاربة استباقية تشرك الفاعلين الاقتصاديين والشركات في منظومة حماية الحقوق، وتحول التزاماتهم الاجتماعية إلى رافعة لتعزيز التنمية المستدامة، وهو ما ينسجم مع التوجهات الوطنية في مجال تشجيع الاستثمار المسؤول.

كما شاركت المندوبية الوزارية في الندوة الثانية حول التجارب والممارسات المتعلقة بإنشاء وتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة المنظمة من طرف المفوضية السامية لحقوق الإنسان، واللقاء الموازي حول "الشراكة مع الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة: العمل على توصيات حقوق الإنسان لتعزيز المساواة بين الجنسين والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية" المنظم من طرف صندوق الأمم المتحدة للسكان. ومن جهة أخرى نظم المغرب، بشراكة مع الإمارات العربية المتحدة ومنظمة " UNIVERSAL RIGHTS GROUP"، الحوار التمهيدي الثاني للنسخة الحادية عشرة لحوار جليون.

وفيما يتعلق **بالدورة 60 لمجلس حقوق الإنسان** المنعقدة بجنيف خلال الفترة الممتدة من 8 شتنبر إلى 8 أكتوبر 2025، فقد تابعت المندوبية الوزارية، عن بعد، أشغال هذه الدورة بشكل دقيق، مع إيلاء اهتمام خاص لعدد من الحوارات التفاعلية والاجتماعات النقاشية والموضوعاتية. ومن أبرزها: الاجتماع المخصص للشباب وحقوق الإنسان، الذي وفر إطارا ملائما للتفكير في سبل إدماج أولويات الشباب في السياسات العمومية؛ والحوار التفاعلي مع المقررة الخاصة المعنية بتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار، الذي أغنى النقاش حول آليات العدالة الانتقالية؛ والحوار التفاعلي مع المقررة الخاصة المعنية بالحق في التنمية، الذي أتاح فرصة لتتبع المستجدات المفاهيمية والعملية ذات الصلة؛ إضافة إلى النقاش مع المقررة الخاصة المعنية بالحق في الحصول على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، والذي مثل مناسبة لتحديث الفهم بشأن التحديات المرتبطة بضمان الولوج الشامل إلى هذه الخدمات الأساسية.

وتندرج هذه المتابعة المنتظمة والموضوعية لأشغال مجلس حقوق الإنسان في إطار السياسة الطوعية للمملكة المغربية، الرامية إلى تكريس تفاعلها البناء مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، وتعزيز إدماج المعايير الدولية في السياسات العمومية والبرامج الوطنية.

وقد ساهمت المشاركة المغربية في دورات مجلس حقوق الإنسان لسنة 2025، لاسيما اللقاءات الموازية المنظمة من طرف المملكة، في إعطاء زخم إضافي للدبلوماسية المغربية في مجال حقوق الإنسان، من خلال إبراز المبادرات الوطنية كمرجعيات يحتذى بها، وتعزيز حضور المملكة كفاعل موثوق ومبادر داخل مجلس حقوق الإنسان. وقد رسخت هذه الجهود صورة المغرب كطرف فاعل يسعى ليس فقط إلى الدفاع عن أولوياته الوطنية، وإنما أيضاً إلى الإسهام البنّاء في تطوير الأجندة العالمية لحقوق الإنسان.

5.1 طلبات المعلومات والمساهمات

سهرت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بتنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية، على ضمان التفاعل مع مختلف الاستبيانات وطلبات المساهمات الصادرة عن الآليات والهيئات الأممية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد تجلى ذلك في إعداد أجوبة ومساهمات من طرف السلطات المغربية تروم تقاسم التجربة الوطنية فيما يتعلق بالقوانين والممارسات والتدابير المتخذة في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى الإسهام في إثراء النقاش الدولي الرامي إلى تطوير وتعزيز حمايتها على الصعيد العالمي.

وفي هذا السياق، أعدت المندوبية الوزارية، بتنسيق مع القطاعات المعنية، عدة أجوبة ومساهمة تناولت القضايا والموضوعات التالية:

1. التأثيرات السلبية للتضليل المعلوماتي على ممارسة حقوق الانسان وإعمالها؛
2. المشاركة في الشؤون السياسية والعامة؛

3. الحق في التنمية وارتباطها بالعدالة المناخية؛
4. الاتجار بالبشر؛
5. الأشكال المعاصرة للعبودية؛
6. تعزيز وحماية حقوق الإنسان لفائدة الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي في مواجهة الاستخدام المفرط للقوة والعنف؛
7. التأهيل الاجتماعي للأشخاص المفرج عنهم أو الخاضعين لتدابير غير سالبة للحرية؛
8. برنامج الأمم المتحدة لمستشاري حقوق الانسان؛
9. التعاون التقني وتعزيز القدرات في مجال حقوق الانسان؛
10. النهوض بالتعاون الدولي في إطار عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان؛
11. إطلاق إعداد المساهمة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول حالة البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف لعام 1949 المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة؛
12. المدافعين عن حقوق الانسان في مجال التغيرات المناخية؛
13. القضاء على التمييز ضد الأشخاص المتأثرين بمرض الجذام؛
14. مبادرة إصلاح منظومة الأمم المتحدة UN80؛
15. الحكامة الأمنية للحدود؛
16. حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب؛
17. وضعية حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛
18. الإرهاب والذكاء الاصطناعي؛
19. مهام وأدوار الآليات الوطنية للتنفيذ، وإعداد التقارير والتتبع، وممارساتها الجيدة؛
20. أسوأ أشكال عمل الأطفال؛
21. النهوض بالحق في التنمية؛
22. الوقاية من العنف ضد الأطفال؛
23. مناهضة العنف ضد العاملات المهاجرات؛
24. النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛
25. حماية الحق في مياه الشرب والصرف الصحي والوصول إلى الطاقة للجميع؛
26. التنوع البيولوجي وحقوق الإنسان؛
27. حماية المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في المناطق الريفية والمعزولة؛
28. حماية الحق في الغذاء، والحق في الأرض والحق في السكن اللائق؛
29. الشباب وتفعيل البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان؛
30. محاربة تمجيد النازية، والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛
31. النهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون- العنصرية النمطية ضد الافارقة في نظام العدالة الجنائية؛
32. إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛
33. سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب؛
34. التدابير المتخذة لمكافحة التعصب والقوالب النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص على أساس الدين والمعتقد؛

35. دور الأمم المتحدة في الإعمال التام للإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو إلى أقليات دينية أو لغوية؛
36. عقوبة الإعدام؛
37. إلزامية اعتراف الدول بالشعوب الأصلية؛
38. تحديد وتوثيق وترسيم حدود وتسجيل وتمليك أراضي الشعوب الأصلية؛
39. الحق في الحياة الخاصة في العصر الرقمي؛
40. حقوق الانسان والتنوع الثقافي؛
41. النزاعات المسلحة والتمييز العنصري؛
42. حكامة الحدود الرقمية؛
43. النداء العالمي من أجل القضاء كليا على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعته؛
44. إعادة إدماج الأشخاص المتنقلين داخل بلدهم الأصلي في الوسط الحضري؛
45. التعويضات عن المظالم التاريخية المتعلقة باستعباد الأفارقة وما يترتب على ذلك من أضرار وجرائم بالنسبة للأشخاص المنحدرين من أصل إفريقي
46. التقرير السنوي حول تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي الثاني للمنحدرين من أصل إفريقي؛
47. تقرير لفريق العمل المعني بالأشخاص المنحدرين من أصول إفريقية؛
48. تقرير المقررة الخاصة بالتقاطعية من منظور العدالة العرقية؛
49. تقرير المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة بما في ذلك أسبابها وعواقبها حول موضوع دور القطاع المالي في القضاء على أشكال الرق المعاصرة؛
50. تقرير المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين؛
51. تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد؛
52. تقرير المقرر الخاص حول بيع واستغلال الأطفال جنسيا؛
53. تقرير المقرر الخاص حول حرية التجمع.

6.1 المساهمة في تطوير الإطار المعياري الدولي لحقوق الإنسان

أعدت المندوبية الوزارية مساهمات وعناصر مذكرات لإبداء الرأي بشأن المشاريع التالية:
التعليق العام للجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، حول موضوع التعويضات عن الظلم التاريخي المرتبط بالعبودية التي تعرض لها الأفارقة، وما خلفته من أضرار وجرائم تجاه الأشخاص من أصل أفريقي؛

- الصك الملزم قانونا بشأن الأنشطة التجارية وحقوق الإنسان؛
- وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل حول موضوع التعليم المجاني؛
- التعليق العام للجنة حقوق الطفل حول موضوع الوصول إلى العدالة والانتصاف.

7.1 المساهمة في مبادرات دولية لحقوق الإنسان

ساهمت المندوبية الوزارية في دعم عدد من المبادرات الدولية الرامية إلى تعزيز منظومة حقوق الإنسان، من خلال مشاركتها في:

- المؤتمر العالمي الأول حول الاختفاء القسري، المنعقد بجنيف (سويسرا) بمبادرة من لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري؛

- الورشة الدولية الخاصة بإرساء الشبكة الدولية لخطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان، المنظمة من طرف كلية القانون والعدالة الاجتماعية بجامعة ليفربول بالمملكة المتحدة؛
- حوار "جليون" لحقوق الإنسان، الذي تشرف عليه منظمة مجموعة الحقوق العالمية Universal Rights Group؛
- المنصة الافتراضية للآليات الوطنية المعنية بالتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، تحت إشراف المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

8.1 التمثيلية المغربية بالهيئات الأممية لحقوق الإنسان

ساهمت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في تنسيق ترشيح الخبراء المغاربة في الهيئات الأممية لحقوق الإنسان، ويتعلق الأمر ب:

- انتخاب **عبد المجيد مكني** نائبا لرئيس اللجنة الأممية المعنية بحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة؛
- انتخاب المغرب في رئاسة اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان في شخص السيدة **نادية البرنوصي**؛
- انتخاب السيد عبد الرزاق روان لولاية ثانية لعضوية لجنة مناهضة التعذيب؛
- انتخاب **محمد عبد الوهاب رفيقي** عضوا بالهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي.

9.1 الأنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان

جامعة الدول العربية

شاركت المندوبية الوزارية في الدورة 55 للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان المنعقدة بالكويت يومي 4 و5 فبراير، وخلال مشاركته، قام الوفد المغربي بتقديم 3 تعهدات تتعلق ب:

1. تنظيم منتدى إقليمي (عربي -إفريقي) حول المقاولة وحقوق الإنسان؛
2. تنظيم منتدى إقليمي حول الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان؛
3. إنجاز دراسة حول الحماية القانونية المؤسساتية للأسرة والمنطقة العربية.

وتفعيلا لتوصيات اللجنة سالفة الذكر، قامت المندوبية الوزارية بإحالة المذكرات التي أعدت إلى جامعة الدول العربية عبر القنوات الرسمية، مرفقة بمذكرة توضيحية حول كل نشاط مزمع تنظيمه، وذلك في أفق التوصل برأيها بشأن هذه الأنشطة ومستوى وكيفية انخراطها فيها.

كما شاركت المندوبية الوزارية في الدورة 56 للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان المنعقدة بجمهورية مصر العربية يومي 21 و22 يوليوز 2025.

منظمة التعاون الإسلامي

ساهمت المندوبية الوزارية في أفق عقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكوميين الدوليين بمقترحات لإدراجها ضمن مشروع برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي في سياق **البرنامج العشري 2026-2035**؛

وتواصل المندوبية الوزارية المشاركة في أشغال اجتماعات الخبراء الحكوميين المكلفين بإعداد مشروع اتفاقية جدة لحقوق الطفل.

الاتحاد الافريقي

أعدت المندوبية الوزارية عناصر جواب بخصوص إبداء الرأي بشأن اتفاقية الاتحاد الإفريقي حول القضاء على العنف ضد النساء والأطفال.

الاتحاد الأوروبي

أعدت المندوبية الوزارية عناصر الأجوبة على ادعاءات متداولة بأروقة الاتحاد الأوربي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

10.1 الحوارات الثنائية

في إطار تعزيز التعاون الثنائي، واصلت المملكة المغربية تفاعلها مع الولايات المتحدة الأمريكية، على نهج السنوات السابقة، وبالتنسيق مع مختلف الفاعلين في إطار آلية التنسيق المؤسساتي في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، عملت المندوبية الوزارية على إعداد أجوبة السلطات المغربية على الاستبيانات الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية برسم سنة 2024، والمتعلقة بالتقارير السنوية في مجالات: حقوق الإنسان، الحرية الدينية، الاتجار بالبشر، وأسوأ أشكال عمل الأطفال.

11.1 المنظمات غير الحكومية الدولية

واصلت المندوبية الوزارية رصدها وتتبعها لتقارير وبلاغات المنظمات غير الحكومية الدولية والتفاعل معها، إضافة إلى تقديم مساهمات في سياق إعداد تقارير هذه المنظمات من خلال الإجابة على طلبات المعلومات، بتنسيق مع أطراف التنسيق المؤسساتي في مجال حقوق الإنسان.

كما تم إعداد عناصر جوابية بخصوص ادعاءات صادرة عن هذه المنظمات حول حالات فردية، وتوفيرها للتمثيليات الدبلوماسية للمملكة المغربية بمختلف الدول والمنظمات الدولية لكل غاية مفيدة.

12.1 طلبات ترشيحات لشغل وظائف شاغرة

في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها المملكة لتعزيز حضورها داخل مختلف الهيئات الدولية، وتثمينا للكفاءات الوطنية بما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال الانفتاح والتعاون متعدد الأطراف، قامت المندوبية الوزارية بالتفاعل الإيجابي والمسؤول مع طلبات الترشيح المعروضة، وذلك من خلال تعميمها على المؤسسات والقطاعات الوطنية المعنية. وتندرج هذه المبادرات ضمن رؤية شاملة تهدف إلى إتاحة الفرص أمام الكفاءات المغربية لتولي مناصب دولية وازنة، بما يعكس صورة المملكة كفاعل ملتزم وذي مصداقية في مجال التعاون الدولي. ويتعلق الأمر ب:

الأمم المتحدة

نسقت المندوبية الوزارية الترشيحات المرتبطة ببرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين للأمم المتحدة، إضافة إلى الترشيح لشغل وظائف شاغرة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

الاتحاد الإفريقي

نسقت المندوبية الوزارية ترشيحات في إطار المقترح المتعلق بتعيين منسق داخل الاتحاد الإفريقي، وكذا في إطار تقديم طلبات لشغل وظائف شاغرة بمديرية المجتمع المدني والمغتربين بمفوضية الاتحاد الإفريقي.

2. التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان

1.2 الشبكة الدولية لآليات التنفيذ وإعداد التقارير والتتبع

انطلاقا من دورها المحوري كمنسقة للجنة التنفيذية للشبكة الدولية لآليات التنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، واصلت المندوبية الوزارية، بشراكة مع كل من البرتغال والباراغواي، قيادة الجهود

الرامية إلى تنزيل إعلان أسونسيون والإطار التوجيهي لمراكش لتحقيق الأهداف المتوخاة من إنشاء هذه الشبكة.

وفي هذا الإطار، أعدت المندوبية الوزارية **مشروع خطة عمل الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع** في مجال حقوق الإنسان، وعقدت عدة اجتماعات للجنة التنفيذية عن بعد بغية التوافق على مشروع الخطة سالف الذكر. كما تم تقاسم المشروع مع جل أعضاء الشبكة لإغنائه في أفق اعتماده خلال المؤتمر الدولي الثالث المرتقب عقده بالبرتغال نهاية 2025.

2.2 الآليات الوطنية المماثلة للدول الشقيقة والصديقة

في إطار تعزيز التعاون مع الآليات الوطنية المماثلة لدول شقيقة وصديقة، شرعت المندوبية الوزارية في إعداد مشاريع اتفاقيات شراكة، من بينها تلك الموجهة إلى مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ونظيراتها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

3.2 وكالات الأمم المتحدة الممثلة بالمغرب

واصلت المندوبية الوزارية تتبع تنفيذ برنامج العمل السنوي الخاص باتفاقية الشراكة المبرمة مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب** والمتعلقة بدعم مسار التزام المغرب بتعهداته الدولية في مجال حقوق الإنسان للفترة 2024-2027. وفي هذا الصدد، تم إنجاز الأنشطة المندرجة ضمن برنامج العمل سالف الذكر في المجالات التالية:

- **المقاولة وحقوق الإنسان:** من خلال تنظيم لمنتدى العربي-الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان يومي 24 و25 يونيو 2025 بمراكش، تحت شعار "*من* أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان". ويأتي هذا الحدث في انسجام مع التوجهات الدولية والإقليمية، وامتدادا للديناميات التي أطلقتها اللقاءات الدورية السابقة، وفي مقدمتها المنتدى الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان منذ 2022، والحوار العربي المنعقد بالدوحة في أكتوبر 2024؛
- **التخطيط الاستراتيجي:** من خلال إعداد الخطة الاستراتيجية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان 2025-2030 بهدف تأمين تفاعل منسق وفعال للمغرب مع المنظومة الأممية والهيئات الدولية في مجال حقوق الإنسان؛
- **تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان:** من خلال إطلاق برنامج "نقلة" لتكوين المكونين حول موضوع "حق العيش في بيئة سليمة" لفائدة أزيد من 120 مسؤولا وإطار من ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والجامعات ومراكز البحث والمجتمع المدني ووسائل الإعلام؛
- إدماج مقاربة النوع وحقوق الإنسان في السياسات العمومية؛
- **التحول الرقمي للمندوبية الوزارية:** من خلال مواصلة تنفيذ مشاريع استراتيجية التحول الرقمي للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان؛
- **إرساء شبكة للخبراء الوطنيين في مجال حقوق الإنسان:** من خلال إطلاق المنصة المؤسساتية للخبرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان.(PIENS-DH).

كما عملت المندوبية الوزارية على تعبئة شركاء جدد لمواكبة أوراشها وفقا لاستراتيجيتها الجديدة. ويتعلق الأمر ببعض الوكالات الأممية الممثلة بالمغرب:

- **صندوق الأمم المتحدة للسكان** بهدف دعم جهود المملكة المغربية لتعزيز التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان من خلال تعزيز الجهود الوطنية من أجل إعمال توصيات الآليات الاممية

عند التخطيط ووضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وتعزيز قدرات الفاعلين الحكوميين وغير الحكومية في التفاعل مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تتبع تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الآليات المعنية بحقوق الإنسان على مستوى السياسات والاستراتيجيات القطاعية، ودعم تنظيم وهيكلة عمل المندوبية الوزارية في مجال الحكامة الداخلية وإعادة تموقعها؛

- **هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالمغرب** بهدف تعزيز تنفيذ التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان للنساء والفتيات من خلال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برامج وأنشطة المندوبية الوزارية، ودعم التنسيق المؤسساتي من أجل إعمال توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

3. تنسيق تتبع تنفيذ توصيات الآليات الأممية لحقوق الإنسان

واصلت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان جهودها في معالجة وتحليل وتصنيف توصيات الآليات الأممية لحقوق الإنسان، مع تحديد الأطراف المعنية بتنفيذها، وذلك بتنسيق وثيق مع مختلف القطاعات والمؤسسات ذات الصلة. ويأتي هذا العمل في صلب اختصاصاتها باعتبارها الآلية الوطنية المكلفة بإعداد التقارير وتتبع تنفيذ التزامات المملكة الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويشمل هذا المسار التوصيات الصادرة عقب فحص التقارير الوطنية من قبل هيئات المعاهدات، وتلك المتضمنة في تقارير آلية الإجراءات الخاصة إثر زياراتها لبلادنا، إضافة إلى التوصيات المنبثقة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل. ويسهم هذا الجهد في تمكين القطاعات المعنية من إدماج هذه التوصيات في سياساتها العمومية وخططها وبرامجها وكذا في مشاريع القوانين التي تعدها، كما يسهل في الآن ذاته مهام المندوبية الوزارية في إعداد التقارير الموجهة إلى الآليات الأممية لحقوق الإنسان.

4. مواكبة السياسات العمومية

يشكل تفاعل المملكة المغربية مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان فرصة لتقييم السياسات الوطنية ودعمها والعمل على إدماج بعد حقوق الإنسان فيها انسجاما مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تعمل المندوبية الوزارية، من جهة على التنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية لإدماج بعد حقوق الإنسان في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية والخطط والبرامج القطاعية في ضوء الالتزامات الدولية للمملكة في مجال حقوق الإنسان، خاصة التعليقات العامة والتوصيات الختامية الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى على المساهمة في أشغال الاجتماعات التي تعقدها اللجن الوزارية المحدثة لتتبع تنفيذ السياسات العمومية والبرامج القطاعية.

1.4 مواكبة مسار إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج القطاعية

واكبت المندوبية الوزارية مسار إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج القطاعية التالية:

1.1.4 السياسة المندمجة لحماية الطفولة

في إطار إعداد البرنامج التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة للفترة 2023-2026، أعدت المندوبية الوزارية ورقة توجيهية تضم مقترحاتها بشأن التدابير المتضمنة في البرنامج التنفيذي، وذلك انطلاقا من المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان خاصة التعليقات العامة رقم 10 و12 و13 للجنة حقوق الطفل والتوصيات الختامية الصادرة عنها عقب فحص التقرير الجامع للتقريرين الثالث والرابع المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل سنة 2014. كما شاركت المندوبية

الوزارية في الاجتماعين التنسيقيين اللذان نظمتهما وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في إطار إعداد هذا البرنامج التنفيذي بتاريخ 07 فبراير و18 أكتوبر 2024، واستقبلت خلال نفس السنة الخبراء المكلفين بإعداد هذا البرنامج.

فضلا عن ذلك، عملت المندوبية الوزارية على موافاة القطاع المعني بحصيلة تنزيل التدابير الواردة في البرنامج التنفيذي ذات الصلة باختصاصات المندوبية الوزارية خلال الفترة 2024-2023، لاسيما التدبيرين رقم 1 و2 المتعلقين بتنزيل بالهدف الفرعي 1 الخاص باستكمال مسار المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الطفل والتدبير رقم 96 المتعلق بتنزيل الهدف الفرعي 20 الخاص بتعزيزي اعتبار الطفل واحترام دوره كفاعل من خلال تعزيز مشاركته. وفي إطار استكمال هذا المسار، شاركت المندوبية الوزارية في المشاورات الخاصة بالإجراءات التي تلتزم بها القطاعات الحكومية في إطار البرنامج التنفيذي للسياسة المندمجة لحماية الطفولة للفترة 2026-2025.

2.1.4الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023-2026 "مغرب الريادة والرفاه والقيم"

واكبت المندوبية الوزارية مسار إعداد البرنامج التنفيذي للسياسة الحكومية للمساواة في نسختها الثالثة للفترة 2026-2023، من خلال التزامها بتنزيل الإجراء P3.1 M2.5 المتعلق بتتبع الالتزامات الدولية للمملكة في مجال حقوق الانسان والذي يندرج في إطار البرنامج الثالث للسياسة الحكومية للمساواة المتعلق بالنهوض بالحقوق ومكافحة التمييز والصور النمطية.

وفي هذا الصدد، عملت المندوبية الوزارية على إعداد حصيلة تنفيذ الإجراء المذكور برسم سنتي 2024-2023 تم التذكير من خلالها بأهم محطات تفاعل بلادنا مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان خاصة فحص التقرير الدوري الثاني المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بجنيف في مارس 2023، وفحص التقرير الجامع للتقارير الدورية من التاسع عشر إلى الحادي والعشرين المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بجنيف في نونبر 2023، وفحص التقري الأولي المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري في شتنبر 2024، فضلا عن إعداد وتقديم وثيقة المعلومات الخطية بشأن تفعيل التوصيات الختامية رقم 24و40 للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي إطار تنزيل البرنامج التنفيذي للخطة الحكومية الثالثة للمساواة للفترة 2024-2023، عملت المندوبية الوزارية على إعداد مذكرة أبدت من خلالها ملاحظاتها بشأن التقرير الشامل الخاص بتفعيل البرنامج التنفيذي.

3.1.4الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

في إطار تنزيل البرامج المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، شاركت المندوبية الوزارية في الاجتماعين التنسيقيين للجنة البرامج الأفقية اللذان نظمهما قطاع المغاربة المقيمين بالخارج في فبراير وماي **2025**، واللذان خصصا لاستحضار وضعية تنفيذ الأهداف المسطرة في البرامج التالية:

البرنامج **8**: تدبير تدفقات الهجرة ومحاربة الاتجار بالبشر؛

البرنامج **9**: التعاون والشراكات الدولية؛

البرنامج **10**: الإطار القانوني والاتفاقيات؛

البرنامج **11**: الحكامة والتواصل.

وفي هذا الصدد، ساهمت المندوبية الوزارية في تنزيل البرنامج **10** المتعلق بالإطار القانوني والاتفاقيات، من خلال إعداد عناصر جواب تهم تفاعل المملكة المغربية مع الآليات الأممية لحقوق

الإنسان خاصة اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وفي إطار إعداد حصيلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء برسم سنة **2024**، عملت المندوبية الوزارية على موافاة القطاع المعني، في يوليوز **2025**، ببطاقة تهم المستجدات المتعلقة بتفاعل بلادنا مع اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم برسم سنة **2024** من خلال إعداد وتقديم وثيقة المعلومات الخطية بشأن تفعيل بعض التوصيات الختامية التي التمست مع اللجنة المعنية تقديم معطيات بشأنها.

4.1.4السياسة المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

في إطار مواكبتها لمسار تنزيل السياسة المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عقدت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتاريخ **09** يوليوز **2024** بمقرها اجتماعا تنسيقيا مع ممثلي وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة وخبيرة من مكتب الدراسات « **MAZARS**» خصص للتذكير بخلاصات الدراسة التقييمية لمخطط العمل الأول للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة **2017-2021** والتداول بشأن التدابير التي تهم المندوبية الوزارية في إطار مخطط العمل الثاني للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة برسم الفترة 2025-2026.

وفي هذا الصدد، حرصت المندوبية الوزارية على التذكير بالتزامات المملكة الدولية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لا سيما التوصيات الختامية الصادرة عن اللجنة المعنية بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أثارت الإشكاليات المرتبطة بإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم من التمييز، وحماية حقوق الأطفال والنساء ذوي الإعاقة، والولوجيات وتقييد الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة والحماية من العنف والاستغلال وضمان الولوج إلى العدالة وغيرها.

فضلا عن ذلك، شاركت المندوبية في الاجتماع التنسيقي الذي نظمته وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في ماي 2025 بخصوص التدابير المتضمنة في مشروع مخطط العمل الثاني للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2025-2026، حيث قدمت المندوبية ملاحظاتها بشأن مشروع هذا المخطط بناء على المعايير الدولية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكذا التدابير الواردة فيه التي تندرج ضمن اختصاصاتها.

5.1.4مشروع السياسة الأسرية الاجتماعية

في إطار إعداد مشروع السياسة الأسرية الاجتماعية، واكبت المندوبية الوزارية هذا المشروع من خلال مشاركتها في الاجتماع التنسيقي الذي نظمته وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في فبراير 2025 الخاص بإطلاق مسار إعداد مشروع السياسة الأسرية الاجتماعية، كما أبدت ملاحظاتها بشأن التدابير والإجراءات الواردة فيه في ضوء المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان بمقتضى الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، فضلا عن المقترحات التي قدمتها بخصوص هيكلة السياسة الأسرية الاجتماعية والتي تهم إدراج الجانب الوقائي وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذ التدابير الواردة فيها والبرمجة الزمنية ومؤشرات التتبع والتنفيذ والأثر.

2.4 المساهمة في أشغال اللجن الوزارية

واكبت المندوبية الوزارية أشغال الاجتماعات التي تعقدها اللجن الوزارية المحدثة لتتبع تنفيذ السياسات العمومية والبرامج القطاعية، وذلك من خلال الحرص على الإسهام في بلورة واقتراح التدابير الكفيلة بتعزيز انسجام هذه السياسات والبرامج مع التزامات بلادنا في مجال حقوق الإنسان. وشملت هذه المواكبة اللجن التالية:

- اللجنة الوطنية للمساواة وتمكين المرأة؛
- اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة؛
- اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة؛
- اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج؛
- اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات الاتجار بالبشر والوقاية منه؛
- لجنة الشؤون القانونية المحدثة لدى اللجنة الوطنية لتتبع وإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

5. الشراكة والتعاون مع المجتمع المدني

في إطار تعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني على التفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، خصصت المندوبية الوزارية اعتمادا ماليا قدره **1.305.815 درهم** لدعم أربعة عشر (14) مشروعا تعنى بمواضيع وقضايا ذات صلة، موزعة على الشكل التالي:

- 3 مشاريع تروم إغناء الحوار العمومي حول قضايا التطور التكنولوجي وحقوق الإنسان؛
- 8 مشاريع موجهة إلى النهوض بالحقوق الفئوية وحقوق المرأة؛
- 3 مشاريع تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها.

وقد جرى انتقاء هذه المشاريع في إطار مسطرة الإعلان عن طلب عروض المشاريع، حرصا على ضمان معايير التنافسية والشفافية. كما عملت المندوبية الوزارية على مواكبة هذه العملية من خلال تنظيم لقاءات تواصلية مباشرة مع الجمعيات.

وفي إطار الشراكة الخاصة، تم إبرام ثلاث اتفاقيات شراكة مع جمعيات وطنية، بغرض تشجيعها على تعزيز تفاعلها مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، وتمكينها من المشاركة الفاعلة في مختلف الاستحقاقات الدولية، وذلك بدعم مالي إجمالي قدره **121.000,00 درهم**.

6. الإسهام في إثراء الحوار وتعزيز القدرات والنهوض بثقافة حقوق الإنسان

منذ أن حظي **السيد الحبيب بلكوش** بالثقة المولوية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وتعيينه يوم 28 مارس 2025 **مندوبا وزاريا مكلفا بحقوق الإنسان**، شارك في عدة ندوات وتظاهرات، حضوريا أو عن بعد، بمداخلات قيمة أبرز من خلالها الفلسفة الجديدة للمندوبية الوزارية لتأمين تفاعل منسق وفعال للمغرب في مجال حقوق الإنسان مع المنظومة الأممية

والهيئات الدولية ودعم انخراط المغرب في الديناميات والحوارات الدولية في مجال حقوق الإنسان وتيسير إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في السياسات العمومية والبرامج القطاعية ومواكبة الفاعلين المؤسساتيين والهيئات المعنية لرفع التحديات المتعلقة بفعلية حقوق الإنسان. ويتعلق الأمر ب:

- **المساهمة في إغناء النقاش حول المنظومة الحقوقية في عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله،** من خلال القراءة التي قدمها السيد المندوب الوزاري، والذي أبرز فيها كيف أن جلالة الملك أطلق ثورة حقيقية في مجال حقوق الإنسان بإرادة سياسية حازمة، طوت صفحة الانتهاكات الجسيمة للماضي وأسست لدولة الحق والمؤسسات. كما بين أن الرؤية الحقوقية لجلالته شكلت منعطفا نوعيا في مسار تطور حقوق الإنسان ببلادنا، وأن تجربة العدالة الانتقالية المغربية أضحت نموذجا رائدا في المنطقة العربية والإفريقية.
- **اللقاء التواصلي مع المجموعة الموضوعاتية المعنية بحقوق الإنسان لمنظومة الأمم المتحدة بالمغرب** يوم 25 أبريل 2025، حيث ترأس السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، هذا اللقاء بمعية السيدة ناتالي فوستيه، المنسقة المقيمة لمنظومة الأمم المتحدة في المغرب، وبحضور ممثلين وممثلات عن مختلف وكالات الأمم المتحدة في المغرب. وتم عرض المخطط الاستراتيجي للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان للفترة 2025-2030، ومكن الاجتماع من تبادل وجهات النظر حول طرق وآفاق التعاون بين المغرب ومنظومة الأمم المتحدة في مواضيع ذات الصلة بحقوق الإنسان؛
- **المشاركة في افتتاح أشغال اللقاء التواصلي الذي نظمته الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان** يوم 14 ماي 2025، حول موضوع "آليات تدبير الشراكات بين الدولة والجمعيات"، بمناسبة تقديم الحصيلة السنوية للشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني برسم 2022 و2023. ففي كلمته بالمناسبة، اعتبر السيد المندوب الوزاري اللقاء بمثابة ممارسة فضلى دأبت الوزارة عليها تجسيدا لحرصها على تعزيز مأسسة وحكامة الدعم والتمويل العمومي الموجه لمنظمات المجتمع المدني، معتبرا أن اختيار الموضوع يعكس الإرادة الجادة للتطوير المستمر للعلاقة التي تربط الفاعل المؤسساتي والفاعل المدني خدمة لقضايا التنمية والديموقراطية وحقوق الإنسان؛
- **المشاركة في حفل إطلاق الحملة الوطنية الأولى لإذكاء الوعي بالإعاقة** يوم 21 ماي 2025، المنظم من طرف وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، إذ أكد السيد المندوب الوزاري في كلمته، أن تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة لا يتحقق فقط عبر الإجراءات التشريعية والمؤسساتية، بل يتطلب أيضا وعيا مجتمعيا عميقا وتمثلا سليما لمكانة هذه الفئة وإسهاماتها داخل المجتمع، وأن هذا الوعي يعد حقا أصيلا من حقوق الإنسان، وشرطا أساسيا لضمان الكرامة والمشاركة في التنمية الديمقراطية، انسجاما مع المبادئ والحقوق التي تنص عليها المواثيق الدولية التي التزم بها المغرب، على رأسها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة المادة 8 التي تلزم الدول بتعزيز التصورات الإيجابية تجاه هذه الفئة ومحاربة التمييز والصور النمطية. وأن هذه الحملة تمثل تجسيدا عمليا لهذا الالتزام، مع العمل على أن تكون مصحوبة ببرامج داعمة على مستوى المنظومة التعليمية، وتعزيز قدرات المهنيين، ومواكبة إعلامية واسعة، بما يجعل منها ممارسة فضلى في مجال التوعية المجتمعية؛

- **المشاركة عن بعد في افتتاح الاجتماع السنوي الرفيع المستوى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول موضوع الدفاع عن الحقوق والعدالة والأمن** في نيويورك يوم 10 يونيو 2025، حيث نوه السيد المندوب الوزاري في مداخلته، بالأدوار والإسهامات القيمة للبرنامج الأممي ومواكبته ديناميات الإصلاح بالمملكة المغربية ذات الصلة بحقوق الإنسان. كما أكد على أهمية تقوية التعاون الدولي، وضرورة الانخراط في محاصرة الأزمات الدولية المقلقة والتحديات المشتركة التي تحدث حالة من الشك في المستقبل، وترخي بظلالها السلبية على المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، مبرزا انخراط المندوبية الوزارية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استثمار الفرص التي تتيحها شراكات دولية ناجحة وتعاون دولي وإقليمي فعال ومثمر بما يعزز السلم والأمن والتنمية وسيادة القانون؛
- **المشاركة في الاجتماع عن بعد مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ببيروت** بهدف دراسة سبل تعزيز التعاون بين المندوبية الوزارية ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان من خلال تعزيز الخبرات والقدرات المؤسساتية للمندوبية الوزارية في مجال تتبع تنفيذ توصيات الآليات الأممية لحقوق الإنسان؛
- **المشاركة في إحياء الذكرى 31 للإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا** يوم 07 أبريل 2025 في المكتبة الوطنية بالرباط. حيث أكد خلالها السيد المندوب الوزاري على كون المناسبة للترحم على الضحايا والحفاظ على الحق في الذاكرة والتعبير عن التضامن والتقدير لتجربة عرفت كيف تغني مسار الانتقال في أصعب الظروف وبناء جسور المصالحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية خدمة للبلد والإنسان؛

كما عرفت سنة 2025 مشاركة فعالة ومساهمة فعلية ووازنة للمندوبية الوزارية بمختلف بنياتها الإدارية في عدد من الندوات والتظاهرات في سياق المساهمة في تقاسم تجارب المندوبية الوزارية وضمان إشعاعها إلى جانب مؤسسات مختصة. ويتعلق الأمر ب:

- **البرنامج التكويني للمكونين حول موضوع "العيش في بيئة سليمة"** لفائدة 120 مسؤولا وإطارا من مختلف القطاعات الحكومية والإدارات والمؤسسات الوطنية ومراكز البحث والجامعات وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الوطنية. يروم هذا البرنامج، الذي أعطيت انطلاقته من طرف الكاتبة العامة يوم 9 أبريل 2025 بالرباط ويندرج في إطار برنامج نقلة لتعزيز قدرات الفاعلين في مجال حقوق الإنسان، إحداث دينامية مؤسساتية ومجتمعية جديدة، وربط المعايير الدولية بالبيئة المؤسسية والقانونية والثقافية للمجتمع المغربي، وإيجاد الروابط والجسور بين الفاعلين المعنيين بحقوق الإنسان؛
- **اليوم الدراسي الذي نظمه الفريق الاشتراكي بمجلس النواب** يوم 09 يناير 2025 بشراكة مع معهد بروميتوس للديمقراطية وحقوق الانسان والمجلس المدني لمكافحة جميع أشكال التمييز حول موضوع "الاستراتيجة الوطنية للهجرة واللجوء: عشر سنوات من التفعيل بالممغرب"؛
- **المؤتمر العالمي الأول حول الاختفاء القسري، المنعقد في جنيف** يومي 15 و16 يناير 2025 وإبراز السيدة الكاتبة العامة، في مداخلتها، المكانة التي يوليها المغرب لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛
- **الذكرى 20 لتأسيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف** يوم فاتح فبراير 2025، بمشاركة السيدة الكاتبة العامة التي أكدت على انفتاح المندوبية الوزارية على مختلف مبادرات المجتمع المدني لتثمين التجربة الوطنية للعدالة الانتقالية وتقاسمها على الصعيد الدولي؛

- **الندوة العلمية حول موضوع حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي عبر الأنترنيت المنظمة من طرف المعهد العالي للقضاء** يوم 18 فبراير 2025 وتذكير المندوبية الوزارية بمصادقة المملكة المغربية على العديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية التي تعنى بحماية الأطفال وتفاعلها الدائم مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان خاصة لجنة حقوق الطفل التي قدمت لها بلادنا أزيد من أربعة تقارير؛
- **الندوة المتعلقة بالالتزامات الدولية للملكة المغربية في مجال حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين والنهوض بها** المنظمة من قبل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون يومي 6 و7 مارس 2025؛
- **اليوم الدراسي حول تعديل قانون المسطرة الجنائية** المنظم من قبل فرق الأغلبية بمجلس النواب يوم 13 مارس 2025 ، وتقديم رأي المندوبية الوزارية بصفتها مؤسسة تقدم الاستشارة بشأن مشاريع القوانين ذات صلة بحقوق الإنسان؛
- **المحاضرة حول "منجزات حقوق الإنسان بالمغرب في ضوء دستور 2011 والتفاعل مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان"** والتي تم تأطيرها من طرف السيدة الكاتبة العامة، والتي تم تنظيمها من طرف مختبر الدراسات الدولية والدستورية وتحليل الأزمات والسياسيات التابع لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض مراكش يوم 19 مارس 2025؛
- **الدورة التكوينية حول موضوع "جريمة الاتجار بالبشر"** المنظمة من طرف المعهد العالي للقضاء لفائدة الفوج 48 من الملحقين القضائيين بشراكة مع مجلس أوربا في الفترة ما بين 24 إلى 27 مارس 2025.
- **الدورة التكوينية حول موضوع التدبير الأمني لأحداث العنف بالملاعب الرياضية بالمغرب: من أجل مقاربة دامجة**، والمنظمة من طرف مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية يوم 15 أبريل 2025 بالرباط؛
- **افتتاح الندوة العلمية حول الإنترنيت وحماية الحياة الخاصة** المنظمة من قبل المعهد العالي للقضاء على هامش فعاليات الدورة الثلاثون للمعرض الدولي للكتاب والنشر في الرباط يوم **20 أبريل 2025**، واعتبرت السيدة الكاتبة الموضوع بأحد القضايا ذات راهنية التي تحتاج الى تعميق النقاش والحوار الرصين والفهم المشترك, مبرزة ان التطورات التكنولوجية انتجت حقوقا جديدة كالحقوق الرقمية واتاحت عدة فرص باعتبار الفضاءات الرقمية اليات للتمتع بحقوق أخرى؛
- **الدورة 24 للهيئة الدائمة المعنية بقضايا الشعوب الأصلية** بنيويورك في الفترة الممتدة من 21 إلى 25 أبريل 2025؛
- **الورشة التفاعلية حول قراءات في مشروع قانون المسطرة الجنائية، الدواعي المرجعيات والانتظارات**، المنظمة من طرف المرصد المغربي للسجون وجمعية محامون بلاحدود، يوم 29أبريل 2025؛
- **الندوة العلمية حول موضوع "المبادرة الوطنية السابعة حول المرافعة، فن من أجل إلغاء عقوبة الإعدام"**، المنظمة من طرف شبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الإعدام بالرباط يوم **03 ماي 2025؛**
- **الندوة الدولية حول رهان الهجرة بين أوروبا وإفريقيا** المنظمة من قبل كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بشراكة مع معهد الدراسات الجيو سياسية التطبيقية يوم

21 ماي 2025 بمشاركة السيدة الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية التي ذكرت بمنجزات بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس لتسير إدماج المهاجرين باعتماد الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وإطلاق عملية تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين ووضع إطار مؤسساتي وقانوني مناسب يجعل من الهجرة فرصة للتكامل والاندماج إقليمي؛

- **الورشة المتعلقة بمسار المصادقة على الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكامة، وإعداد التقارير بشأنه** المنظمة من طرف منظمة الاتحاد الإفريقي، في نيروبي –كينيا، يومي 22و 23 ماي 2025؛
- **الورشة التفاعلية حول موضوع "القانون رقم 22.43 المتعلق بالعقوبات البديلة: التنفيذ والرهانات"**، المنظمة من طرف المرصد المغربي للسجون بشراكة مع منظمة محامون بلا حدود يوم 24 ماي 2025؛
- **الورشة الدولية حول موضوع "نحو شبكة دولية لخطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان"** المنظمة من طرف كلية القانون والعدالة الاجتماعية بجامعة ليفربول بالمملكة المتحدة يوم 5 يونيو 2025، حيث تقاسمت فيها السيدة الكاتبة العامة، عبر مشاركة عن بعد، التجربة المغربية في التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان ببعده التشاركي، والدور الريادي الذي تلعبه المندوبية الوزارية في إحداث شبكة دولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع التي انتخبت المملكة منسقة للجنتها التنفيذية؛
- **الورشة التفاعلية حول القانون 10.23 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية في المغرب** المنظمة من طرف المرصد المغربي للسجون وجمعية محامون لا حدود، 13يونيو 2025؛
- **المؤتمر الدولي حول "حقوق الإنسان في الرياضة"**، المنظم من طرف مكتب مجلس أوروبا بالرباط بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة يومي 23 و24 يونيو 2025؛
- **الورشة التفاعلية والترافعية حول سبل تفعيل القانون 22.43 المتعلق بالعقوبات البديلة في علاقته بالأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب والفئات الأكثر عرضة للإصابة به، لاسيما مستعملي ومستعملات المخدرات**، المنظمة من طرف جمعية محاربة السيدا بالشراكة مع الجمعية الوطنية لتقليص المخاطر وجمعية حسنونة بطنجة؛
- **المشاركة في المنتدى المؤسساتي "نحو إدارة المساواة: من أجل سياسات عمومية قائمة على النوع الاجتماعي"؛**
- **المشاركة في تأطير دورة تكوينية تفاعلية حول التواصل بين المجتمع المدني الشبابي والمندوبية الوزارية؛**
- **المشاركة في تنظيم النسخة الحادية عشر من حوار جليون لحقوق الإنسان يومي 16 و17 أكتوبر 2025، بمناسبة الذكرى الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، لاستعراض الإنجازات المحققة والنظر في سبل تسريع التقدم.**
- **ورشة عمل مع المفوضية السالمية لحقوق الإنسان بخصوص تطوير برنامج وطني لتتبع تنفيذ التوصيات الأممية ورقمنته أيام 3،4و 5 نونبر 2025.**

وفي إطار تعزيز التعاون والتواصل والحوار، وانفتاحا على مختلف الوكالات الأممية الممثلة في المغرب، وكذا على الشخصيات والفاعلين ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق

الإنسان، عقد السيد المندوب الوزاري، خلال سنة 2025، بمقر المندوبية عدة اجتماعات مع كل من:

- **السفراء**: سفيرة جمهورية السودان المعتمد بالمغرب وسفير دولة هولندا المكلف بحقوق الإنسان؛
- **وفود بعض الدول العربية والإسلامية والإفريقية**: وفد رفيع المستوى عن منظمة التحرير الفلسطينية، ووفد من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لجمهورية جيبوتي يوم 29 ماي 2025، ووفد عن اللجنة الوطنية المستقلة لجمهورية بورندي؛
- **وفود رفيعة من مؤسسات وطنية ومنظمات إقليمية ودولية على هامش المنتدى العربي الإفريقي بمراكش**، ويتعلق الأمر بالأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووفد عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، والمديرة بالنيابة عن مديرية حقوق الإنسان بوزارة الخارجية القطرية، المكلفة بالعلاقات مع الآليات الأممية، والمفوض السامي بالنيابة لحقوق الإنسان في موريتانيان والمفوض السامي المكلف بالحقوق المدنية والسياسية بجمهورية إثيوبيا، والخبير عضو مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، ورئيسة المركز الإفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان ببانجول، بغامبيا؛
- **وفد من المسؤولين بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛**
- **الوكالات الأممية الممثلة بالمغرب**: ويتعلق الأمر بممثلة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب، وممثلة المقيمة لبرنامج الأمم الإنمائي بالمغرب، وممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالمغرب، وممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- **المديرة التنفيذية لمركز شمال جنوب-مجلس أوربا؛**
- **عدد من وفود اتحادات وائتلافات وجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان**. ويتعلق الأمر بكل من ائتلاف المناصفة دابا، والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، وتحالف جمعيتي تجديد الوعي النسائي والجمعية المهنية للنساء، والتحالف المغربي من أجل العدالة المناخية، والمرصد المغربي للحماية الاجتماعية، والجمعية الطبية لإعادة تأهيل ضحايا العنف وسوء المعاملة، منتدى الكرامة لحقوق الإنسان المنتدى المتوسطي للشباب بالمغرب، والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ومنتدى اتفاقية حقوق الطفل بالمغرب؛
- **طلبة الماستر في مجال حقوق الإنسان بجامعة محمد الخامس بالرباط.**

7. تعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للحكامة

في إطار تعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للحكامة والنجاعة بالمندوبية الوزارية، وتنفيذا لما ورد في برنامجها لسنة 2025، تم إنجاز عدة أنشطة كما يلي:

1.7 إصدار المرسوم الجديد الخاص بالمندوبية الوزارية

بغية ملاءمة إطارها القانوني مع المهام الفعلية التي تقوم بها، وتماشيا مع التطورات الدولية المرتبطة بأدوار ومهام الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، تم إصدار المرسوم الجديد للمندوبية الوزارية رقم **2.25.541** الذي يروم إعادة تحديد اختصاصاتها وتنظيم مصالحها، وذلك من خلال إحداث هيكلة إدارية متخصصة ومنسجمة مع الاختصاصات والأدوار والمهام الفعلية والعملية المستمدة من التجربة والعمل الميداني المباشر، والممارسات الفضلى على الصعيد الدولي.

ويهدف المرسوم الجديد إلى تعزيز مكتسبات المندوبية الوزارية، وتقوية وسائل عملها، تماشيا مع متطلبات وفاء المملكة المغربية المعبر عنها في الدستور والمواثيق الدولية والالتزامات الطوعية في مجال حقوق الإنسان، واستحضارا للمكانة التي تحظى بها المملكة على صعيد المنومة الدولية لحقوق الإنسان، وبالخصوص في سياق عضويتها بمجلس حقوق الإنسان وحضورها الوازن ومساهمتها النشيطة في المنظومات الأممية والإقليمية لحقوق الإنسان، فضلا عن ملاءمة وظائف وادوار المندوبية الوزارية مع التوجهات الدولية المتعلقة بالآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان، طبقا لقرارات المنتظم الدولي ذات الصلة بهذا النوع من المؤسسات.

وتفعيلا لهذا المرسوم، باشرت مصالح المندوبية الوزارية وضع كل التدابير الإدارية اللازمة المتعلقة بالمناصب العليا ومناصب المسؤولية، ومن بينها إعداد جميع بطائق الوصف الوظيفية لجميع المناصب المحدثة بالهيكلة التنظيمية الجديدة بما يضمن المواءمة مع استراتيجيتها الجديدة.

2.7 تدبير الموارد البشرية

واصلت المندوبية الوزارية برنامج تحديث تدبير مواردها البشرية من خلال مراجعة وتحيين قاعدة بيانات الموارد البشرية من أجل تيسير تبادل المعطيات المتعلقة بمختلف الوضعيات الإدارية.

كما تمت معالجة مجموعة من الملفات والوضعيات الإدارية الخاصة بالموظفات والموظفين وخاصة الترقيات.

3.7 تدبير الميزانية

تميزت سنة 2025 بتحقيق عدة إنجازات على مستوى الأنشطة المرتبطة بمجال الميزانية والمحاسبة لتحسين حكامة التدبير، والرفع من النجاعة والفعالية في الأداء المؤسساتي .وفي هذا الصدد، تم ما يلي:

- تنفيذ البرنامج التوقعي للشراءات وفق الضوابط القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، مع الحرص على التوازن بين الحاجيات والإمكانيات؛
- تسوية ملفات الأداءات العالقة، واتخاذ جميع الإجراءات لضمان استمرارية الخدمات؛
- تأمين تنظيم التظاهرات والأنشطة المبرمجة، بما في ذلك المنتديات، واللقاءات التكوينية، والأنشطة التواصلية.

4.7 التحول الرقمي

تفعيلا لمخططها الاستراتيجي الخاص بالتحول الرقمي للمندوبية الوزارية، تم إنجاز ما يلي:

- استكمال النظام المعلوماتي المندمج للتدبير من خلال مجموعة من التطبيقات التي تدعم التدبير الإداري والمالي والتقني؛
- تطوير تطبيقات معلوماتية جديدة تهم تدبير الأنشطة والتظاهرات، والخبرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان؛
- تطوير تطبيقات مكتباتية متطورة تهم مجالات تدبير الشراكات والاتفاقيات، وتدبير وتتبع البرامج والمشاريع؛
- تطوير الموقع الإلكتروني الجديد للمندوبية الوزارية يستجيب لمعايير التواصل الأمثل، والولوجية، وسهولة التصفح؛

- تعزيز البنية التحتية للأمن المعلوماتي بما يضمن استمرارية الخدمات ومواصلة رقمنة مختلف مجالات تدخل المندوبية الوزارية.

5.7 التوثيق والأرشيف

عملت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على تحديث تدبير نظام توثيق وأرشيف الإدارة من خلال إطلاق برنامج جديد يروم تنظيم الأرشيف الورقي والرقمي، وفق معايير حديثة تضمن سهولة الولوج واستدامة الحفظ.

مشروع

8. آفاق العمل

وضعت المندوبية الوزارية ضمن برنامج عملها برسم سنة 2026 المشاريع التالية:

بخصوص تعزيز التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان سيتم:

- إعداد ورقة تصورية بخصوص تطوير مشاركة المملكة المغربية في دورات مجلس حقوق الإنسان؛
- تأمين مشاركة المغرب في الدورات السنوية الثلاث لمجلس حقوق الإنسان لسنة 2026؛
- تنظيم حوار حول تطوير وضعية مجلس حقوق الإنسان؛
- التفاعل مع نظام زيارات الإجراءات الخاصة إلى المغرب خصوصا تلك المتعلقة بالزيارات المبرمجة (المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع والمقررة الخاصة المعنية بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة)؛
- تنظيم ندوة إقليمية لتشجيع المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وإعمال مقتضياتها وفاء بالالتزام الطوعي للمملكة ضمن مبادرة التصديق الكوني على الاتفاقية؛
- مواصلة تنسيق الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع (NMIRFs) من خلال اعتماد برنامج العمل والمساهمة في تفعيله؛
- تعزيز التعاون الإقليمي، خاصة مع الآليات المماثلة لبعض الدول العربية والإفريقية؛
- بلورة استراتيجية للتفاعل مع المنظمات الدولية غير الحكومية؛
- المساهمة في تطوير الإطار المعياري لحقوق الإنسان؛
- المساهمة في المبادرات الدولية لحقوق الإنسان.

بخصوص إعداد التقارير الوطنية وتقديمها وفحصها سيتم:

- إعداد مقاربة جديدة في مجال إعداد التقارير الوطنية وتطوير التفاعل مع نظام البلاغات الفردية؛
- إعداد التقرير الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتقرير الدوري السابع بشأن إعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتقارير المتعلقة بتنفيذ التزامات المملكة المغربية ذات الصلة بفحص التقارير خلال السنوات الأخيرة (2021-2025)؛
- إطلاق مسار إعداد التقرير الوطني الجامع للتقريرين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل والتقرير الوطني الثاني المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- إعداد خطة منهجية لفحص التقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال اتفاقية مناهضة التعذيب؛

بخصوص تتبع تنفيذ توصيات الآليات الأممية لحقوق الإنسان سيتم:

- اعتماد وتفعيل برنامج العمل الوطني لتتبع تنفيذ توصيات الآليات الأممية لحقوق الإنسان.

بخصوص التخطيط الاستراتيجي سيتم:

- إعداد الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان؛

بخصوص إنجاز الدراسات سيتم:

- إعداد دراسة تقييمية حول تطور مؤشرات إعمال حقوق الإنسان بالمغرب؛
- إنجاز دراسة تشخيصية حول المقاولة وحقوق الإنسان في المغرب.

بخصوص النهوض بالثقافة وتعزيز الخبرة في مجال حقوق الإنسان سيتم:

- وضع برنامج لتعزيز القدرات في مجال إدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية والبرامج القطاعية لفائدة القطاعات والمؤسسات المعنية؛
- إعداد وتنفيذ خطة المرحلة الخامسة للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

بخصوص مواكبة لسياسات العمومية وإدماج بعض حقوق الإنسان سيتم:

- مواصلة مواكبة أشغال اللجان الوزارية والتقنية المشتركة المعنية بتتبع السياسات العمومية.

بخصوص الشراكة مع المجتمع المدني وتعزيز قدراتها سيتم:

- تطوير مقاربة جديدة للشراكة مع جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان وإشراكها في مسار إعداد وتقديم وفحص التقارير الوطنية؛
- إطلاق طلب عروض مشاريع الجمعيات الوطنية في مجال حقوق الإنسان برسم 2026 وتتبع تنفيذ مشاريع الشراكات المبرمة مع الجمعيات وتقييمها؛
- وضع وتنفيذ برنامج مندمج لتعزيز قدرات الجمعيات الوطنية في مجال التفاعل الأممي والإقليمي في مجال حقوق الإنسان، ومواكبة السياسات العمومية.

بخصوص تعزيز الإدارة والحكامة سيتم:

- تعزيز الموارد البشرية وتفعيل التنظيم الهيكلي الجديد للمندوبية الوزارية؛
- ترسيخ التدبير التوقعي للموارد البشرية وإعداد وتطوير مخطط التكوين المستمر؛
- مواصلة تنزيل ورش التحول الرقمي للمندوبية الوزارية؛
- إعداد دراسة التحليل (التدقيق) حسب النوع الاجتماعي على مستوى المندوبية الوزارية.